

واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في

المؤسسات الجزائرية

د ظاهر شاهر القشي

أستاذ المحاسبة المشارك

جامعة جدارا - المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحديد المعوقات التي تحول دون تلك القدرة، ومن ثم اقتراح الحلول الملائمة للحد من تلك المعوقات. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانة إلكترونية متخصصة نشرت عبر موقعه في شبكة الانترنت، وطلب من أصحاب الاختصاص في الجمهورية الجزائرية الإجابة عليها بكل مهنية، وقد بلغت عينة الدراسة 33 (ثلاثة وثلاثون) مفردة متخصصة. وقد شملت تلك الاستبانة نوعين من الأسئلة: أسئلة مغلقة، وأخرى مفتوحة.

وبعد التحليل الإحصائي تم التوصل إلى عدد من النتائج: لا تملك المؤسسات الجزائرية القدرة على التطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك على المدى القصير والمتوسط، وهناك تدني كبير جدا في قدرة مؤسسات التشريع، ومؤسسات التعليم، ومؤسسات التدقيق والرقابة على الإلمام وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد وجد عدد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة التطبيق والتي تمثلت بـ (سرعة تبني المعايير والإلزام بتطبيقها دون إعطاء فرصة زمنية مناسبة لتبنيها، وعدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية، وضعف الإدارات المالية بالمؤسسات الجزائرية، وعدم وجود هيئة أو جمعية أو مؤسسة مهنية مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية، ومقاومة التغيير) وفي نهاية الدراسة تم اقتراح عدد من التوصيات، والتي قد تساهم في الحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

Abstract: The purpose of this study is to identify the extent of the ability of Algerian institutions to apply international financial reporting standards, identify the obstacles that prevent such ability, and to suggest some appropriate solutions to reduce those obstacles.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed an electronic, specialized questioner and included in his website, and asked the specialists in the Republic of Algeria to answer it. Study samples were 33 (thirty three), and the questionnaire included two types of questions: closed questions, and open questions.

The researcher found a number of results: 1- Algerian institutions do not have the ability of actual application of international financial reporting standards in the short and medium run. 2- There was a significant decrease in the ability of: legislation and education institutions, audit and control bodies, in knowledge and application of international financial reporting standards. 3- There are some obstacles that prevent institutions' ability of applying international financial reporting standards (speed adoption and application of standards without giving an opportunity of time suitable for such adoption and application, lack of Algerian institutions infrastructure readiness, weakness of financial departments at Algerian institutions, and the absence of independent professional body or association that can grant qualified certificates).

At the end of the study, the researcher suggested a number of recommendations, which may contribute to the reduction of obstacles which prevent the ability of Algerian institutions to apply international financial reporting standards.

الفصل الأول: الإطار العام والجانب النظري

أولاً: الإطار العام

المقدمة

خير ما يبدأ به كلام الله سبحانه وتعالى، إذ يقول: مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (الكهف، 110)، وإذ قال: يَوْمَئِذٍ يُصْدِرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ ۖ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (الزلزلة، 6 - 7 - 8).

يسر الباحث ويشرفه أنه من هذه الأمة العربية الإسلامية، ويدعو الله أن يوفقه ولو بهذه المساهمة البسيطة أن يسدي خدمة متواضعة للبلد الشقيق جمهورية الجزائر وشعبه الكريم، وذلك من منطلق أننا أمة واحدة نشد المضي نحو التقدم والرفعة بين دول العالم.

لا شك أنه أصبح تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أمرا ملحا لا يقبل التأجيل، وخصوصا بعد أن تخلت كثير من دول العالم عن معاييرها المحاسبية المحلية وانضمت لركب العالم والعولمة، وخير شاهد على ذلك تخلي كل من المملكة المتحدة وفرنسا عن معاييرها المحاسبية المحلية وتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، مما ساهم بنجاح الاتحاد الأوروبي وجعله من القوى الاقتصادية التي لا يستهان بها.

بقي العالم العربي والى فترة قريبة من الزمن بعيدا كل البعد عن عملية تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلى أن بدأت بعض الدول العربية تدريجيا إما بالتبني والتطبيق الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية كالمملكة الأردنية الهاشمية، أو تطوير معاييرها بشكل يتماشى مع جزء كبير من المعايير الدولية كالمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية والتي فيما بعد وجدت ضرورة التطبيق الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

من خلال معرفة الباحث بجمهورية الجزائر، ومن خلال زيارته العلمية المتكررة لها وجد أن الجزائر التي كانت تطبق نظام محاسبي فرنسي قديم جدا لفترة زمنية بلغت 35 عام، وبعد أن تخلت فرنسا عن معاييرها المحلية قررت حكومة الجزائر وتحديدا في عام 2009 البدء بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وذلك كما جاء وفقا لمخطط المحاسبي الجديد (حواس 2008، ص 203).

لا شك أن قرار الحكومة الجزائرية ورغم أنه جاء متأخرا إلا أنه قرار صائب، ولكن هل نجحت المؤسسات الجزائرية وبعد مضي ما يقرب ثلاثة أعوام من قرارها بالتطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟

يعتقد الباحث أن عملية التطبيق وإن كانت قد بدأت لا تزال في مهدها، ولهذا سعى من خلال بحثه هذا الوقوف على واقع التطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل المؤسسات الجزائرية، وحصر المعوقات إن وجدت والتي تحول دون قدرات المؤسسات على التطبيق، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة التي قد تساهم في الحد من تلك المعوقات.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، يود الباحث أن يوجه الشكر الجزيل لجميع المختصين الجزائريين الذين ساعدوه في الوصول إلى هذه الدراسة والتي ما كان ممكنا الوصول إليها لولى آرائهم الحيادية وانتقاداتهم البناءة، حيث أنهم غلبوا المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية، وكانوا موضوعيين في جميع استجاباتهم.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية ضرورة تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث يعتقد الباحث بأنه إن ساهمت نتائج هذه الدراسة بالحد من المعوقات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية أمام عملية التطبيق الفعلية فإن ذلك قد ينعكس ايجابيا على جميع المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات التشريعية وتمكينها من عملية التطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على المدى المتوسط.

وإن استطاعت جميع المؤسسات في الجزائر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بالشكل الصحيح والمتكامل، فإن ذلك سينعكس ايجابيا على اقتصادها وعلى قدرتها في التنافس مع القوى الاقتصادية في العالم.

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

1. سرد أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي في العالم العربي وذلك من وجهات نظر متعددة.
2. معرفة واقع تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في مؤسسات الجمهورية الجزائرية.
3. تحديد المعوقات التي تقف حائلا أمام تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية.
4. اقتراح الحلول المناسبة التي قد تحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية.

مشكلة الدراسة:

تتبع مشكلة الدراسة من الحقيقة التي جعلت جميع الدول العربية ملزمة بشكل أو بآخر من ضرورة تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والممثلة بضرورة الانخراط في الأسواق العالمية، وفتح أسواقها أمام الشركات العالمية. وبالتالي قد تواجه اغلب الدول العربية مشكلة كبيرة في قدرتها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وبما إن الجزائر وفي مطلع عام 2009 قد بدأت بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، إلا إن الدلائل العملية تشير لغاية إعداد هذا البحث بأن المؤسسات الجزائرية لا تزال تواجه مشاكل متعددة أمام عملية التطبيق الفعلية، ولهذا يمكن صياغة مشكلة البحث بشكل أكثر دقة بالأسئلة التالية:

1. هل هناك اقتناع من قبل متخصص المحاسبة في الجزائر بأهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

2. هل لدي المؤسسات الجزائرية القدرة على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

3. هل هناك معوقات أمام المؤسسات الجزائرية تحد من قدرتها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

4. هل يوجد حلول تساهم في الحد من المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

ثانيا: الاطار النظري والدراسات السابقة:

أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية:

يرى الكثيرون أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أصبح أمرا لا بد منه، ويستندوا بآرائهم على عدد من الأسباب والعوامل، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. جعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار بشتى أشكاله وأنواعه، حيث يرى الكثيرون إن المستثمر الأجنبي يحتاج ويعتمد ويثق بالقوائم المالية المبنية على معايير محاسبة دولية، والتي تمكنه وبأقل تكلفة من مقارنة البيانات المالية مع مثيلاتها في الدول الأخرى، وبالطبع فإن دخول المستثمر الأجنبي للبيئة المحلية يؤدي إلى رفع سوية الاقتصاد المحلي (القشبي، 2009)

2. إن عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والديمقراطية، والشفافية في المعلومات المالية، وشفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وقدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها، ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية في مقابل الالتزامات القانونية (شندي، 2009)

3. "إن القوائم المالية التي ستعد بناء على معايير المحاسبة الدولية سيكون لها آثارا ايجابية على مختلف أنواع المستخدمين ومتخذي القرارات" (مناعي 2009، ص 275)

4. "إن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في نهوض أي دولة بشكل عام وجعل مؤسساتها تتنافس منافسة محلية وإقليمية وعالمية، سوف يكون له أثر إيجابي على عوامة الشركات وضبط ممارسة المهنة فيها بشكل أخلاقي، والذي قد يساعد على الحد من الفساد المالي بشكل خاص" (المجري، 2012، ص 5)

5. الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات أسهمها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرين والمقرضين. (صلاح، 2008، ص 68)

6. المشكلة التي رافقت عمليات الاستثمارات الأجنبية هي صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبية للدول المستثمر فيها، ومع القيود المفروضة على قدرات المستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية أصبح يلجأ إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية، وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار ولهذا بدأت الدول المستثمر فيها تبحث عن أبسط القواعد التي تخفض هذه التكلفة ومنها تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية إما بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة تجعل الاختلافات ضئيلة جداً عند إعداد القوائم المالية مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في القوائم المالية. (الجرف، 2010، ص16)

7. عندما تعتمد الشركات معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإنها بذلك تعتمد لغة الإبلاغ المالي العالمية التي تؤهل الشركات بأن يصبح إبلاغها المالي مفهوماً ومقروءاً في السوق العالمية، وهذا يعني إمكانية اختراق أسواق رأس المال العالمية وتخفيض تكاليف انتقال الأموال ووضع أنفسهم على خارطة الاستثمار العالمي، ومن المنافع لتوحيد لغة الإبلاغ المالي، والشركات التي لا تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية أو التي لم تستطع - بسبب التشريعات والقوانين المحلية - لن يكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى وهذا سيحد من قدرتها على جذب رؤوس الأموال (السعيد، 2008، ص 51)

8. يمكن تطوير نظام المعلومات المالية في الشركة من خلال التحسين المستمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. (صلاح، 2008، ص90)

الدراسات السابقة:

1. دراسة المجري (2012) بعنوان " قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية" هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك، وقد توصلت إلى عدد من النتائج: وجود نقص ملحوظ في المهنيين المتخصصين في عينة الدراسة ككل، وعدم معرفتهم الجيدة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية واتفاق العينة بوجود نظام مالي يمكنه تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، ووجود معوقات تحول دون القدرة على تطبيق المعايير بشكل كامل من أهمها عدم استقرار الأوضاع السياسية ونوعية الاقتصاد المتبع في الدولة وضعف مساقات التعليم الجامعي.

2. دراسة يوسف (2011) بعنوان " النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية، ومعرفة فيما إذا استوفت الجزائر متطلبات التطبيق الفعلي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أن الممارسات المحاسبية المسندة للمخطط المحاسبي الوطني لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية، وأجمعوا على ضرورة الإصلاحات المحاسبية التي كملت بتبني النظام المحاسبي المالي الجديد، وأرجع أغلبيتهم سبب هذه الإصلاحات إلى

الإصلاحات الاقتصادية الراهنة ومتطلبات المناخ الدولي، وأن النظام المحاسبي المالي الجديد التزم بمعايير المحاسبة الدولية، لتلبية الإحتياجات المختلفة لمستعملي القوائم المالية، ولكن لم يتم التطبيق الفعلي بسبب الثقافة والممارسة المتأصلة.

1. دراسة حميدان (2010) بعنوان "مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية من حيث القياس، والاعتراف، والعرض، والإفصاح. وقد توصلت إلى عدد من النتائج: ان المؤسسة ملتزمة التزاما كاملا بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، وان نظامها المالي يتماشى بشكل كامل مع آليات القياس والاعتراف والعرض والإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية.

2. دراسة القشي (2009) بعنوان "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر" هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: قيام الأردن بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ فترة من الزمن مكنته من دخول الاتفاقيات العالمية من جهة ومكنته من جهة أخرى على تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ووجد إن جميع الشركات الأردنية المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل فاعل، وان ذلك الالتزام نتج عنه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلل ذلك الاستقطاب كون عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية تجعل المستثمر الأجنبي يثق بالقوائم المالية، ويضفي عليها صفة الدولية وتمكن المستثمر من مقارنة معلوماتها مع مثيلاتها من الشركات في الدول الأخرى.

3. دراسة شناي (2009) بعنوان "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية" هدفت هذه الدراسة الى سرد آلية ونشأت المحاسبة محليا ودوليا، وشرح أوجه التطابق والاختلاف بين المخطط الوطني المحاسبي الجزائري رقم 75، ومعايير المحاسبة الدولية، وبيان اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على العديد من العوامل في البيئة الجزائرية، وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: ضرورة العمل على تغيير الكثير من المفاهيم الدارجة قبل تطبيق النظام الجديد، توفير مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والديمقراطية، الشفافية في المعلومات المالية، شفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية.

4. دراسة مناعي (2009) بعنوان "تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر" هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تقرير المراجعة الخارجية في الجزائر، وبيان مدى ملاءمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، وقد توصلت الى عدد من النتائج: ان المخطط المحاسبي الحالي لا يتماشى مع معايير المحاسبة

الدولية، وان النظام المعمول به حاليا لا يعبر عن واقع المؤسسات ماليا، وان القوائم المالية التي ستعد بناء على معايير المحاسبة الدولية سيكون لها آثارا ايجابية على مختلف أنواع المستخدمين ومتخذي القرارات، وان تعديل شكل ومضمون القوائم المالية المبنية على معايير المحاسبة الدولية سيستبعه تعديلات جوهرية على شكل ومضمون تقرير المراجع الخارجي.

5. دراسة حواس (2008) بعنوان " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كانت الممارسات المحاسبية في مختلف الشركات الجزائرية تخضع لقواعد وإجراءات محاسبية ذات مستوى دولي، وفيما إذا كان المخطط المحاسبي الوطني لمتطلبات عولة الاقتصاد بصفة عامة، والأنظمة المحاسبية الدولية بصفة خاصة، وبيان اثر تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على مهنة التدقيق. وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: الخروج بتخطيط يوضح ويرسم أهم التحولات التي أجريت على النظام المحاسبي القديم كي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، وتم عمل مقارنة بالقوائم المالية بين النظام المالي القديم والنظام الجديد المقترح، وان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سوف يساهم في تضيق فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة.

6. دراسة غياضة (2008) بعنوان "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالامتلاك والمصانع والمعدات" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة في قطاع غزة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (16)، وقد توصلت إلى عدد من النتائج: وجد إن الشركات الصناعية لا تلتزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) بسبب عدد من الصعوبات تمثلت ب عدم وجود جهة رسمية أو قانونية تلزم الشركات على التطبيق، وعدم رغبة إدارة الشركات في إظهار المركز المالي الحقيقي، وقصور في دور الهيئات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق.

7. دراسة المهدي (2007) بعنوان " مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المؤسسات الخاصة الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المؤسسات الخاصة الأردنية، وقد توصلت إلى عدد من النتائج: أن متطلبات مسودة المعيار ملائمة بشكل كبير لتطبيقه في هذا النوع من المؤسسات، ووجد أن هناك اختلاف بين وجهات نظر المحاسبين والمدققين حول قدرة التطبيق الفعلي توعد لتدخل أصحاب الملكية في الإدارة وعدم رغبتهم بالإفصاح عن دخل منشآتهم الحقيقي، وضعف نظم الرقابة الداخلية، وارتفاع تكلفة التطبيق.

8. دراسة القشي، والخطيب (2006) بعنوان "الحاكمة المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية" هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) والتي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة ارثر اندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخرا على الحاكمة المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة آراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق تلك التغيرات على ارض الواقع. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين، ولقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدت أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة، ولقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة، وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمة المؤسسية بمفهومها الحديث.

9. دراسة نور، والججوي (2003) بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية - متطلبات التوافق والتطبيق" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الأردنية من عدمه مع المعايير المحاسبية الدولية، وبيان دور الجامعات في تحقيق هذا التوافق، وقد وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أن هناك تباين في بيئة الجامعات الأردنية نحو تفعيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ضمن وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس، ووجد أن البيئة الأردنية بشكل عام متوافقة في عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتبين أن كل من المحاسبين والمدققين الأردنيين مؤهلين تأهيل جيد ولديهم القدرة المطلوبة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني: الطريقة والإجراءات العملية

في هذا الفصل يود الباحث شرح الطريقة والإجراءات التي اتبعتها في سبيل محاولة الوصول إلى نتائج منطقية ومن ثم اقتراح توصيات مناسبة، وفيما يلي شرح مفصل لذلك.
آلية تقسيم هذا الفصل:

لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى بابين، الباب الأول يتناول التحليل الإحصائي للأسئلة الانتقائية التي تم بنائها على نموذج ليكارت الخماسي. أما الباب الثاني فيتناول تحليل الأسئلة المفتوحة التي شملتها الاستبانة.

مجتمع وعينة الدراسة:

كون الباحث من المملكة الأردنية الهاشمية فقد كان من الصعب عليه الوصول للعدد الكلي لمجتمع الدراسة وتحديد العينة المناسبة في الجزائر الشقيق، وفي سبيل الحصول على عينة متخصصة وذات أهلية عالية فقد استند الباحث على علاقته الشخصية مع العديد من الأخوة الجزائريين المتخصصين والذين يتواصل معهم من خلال صفحة التواصل الاجتماعي بالـ Facebook ومن خلال موقعه الخاص على الانترنت www.alqashi.com وقد بلغت عينة الدراسة 33 مفردة متخصصة كما سيظهر فيما بعد بنتائج الدراسة.

مصادر الدراسة:

كون هناك صعوبة جغرافية تفصل عينة الدراسة المتواجدة في الجزائر عن الباحث المتواجد في المملكة الأردنية الهاشمية فقد تم تصميم استبانة متخصصة وبشكل الكتروني وضعت على موقع الباحث الشخصي www.alqashi.com وتم عنوانها (استبانة خاصة بالأخوة الجزائريين) وطلب من جميع الأخوة الجزائريين اصحاب الاختصاص المالي من خلال موقع الباحث الشخصي وصفحته الخاصة بصفحة التواصل الاجتماعي التوجه بواسطة رابط الكتروني لتلك الاستبانة المؤتمتة والاجابة على جميع محتوياتها. ويشيد الباحث بسرعة تجاوب الأخوة الجزائريين ببارك الله فيهم.

محتويات الاستبانة الالكترونية: لقد حوت الاستبانة الالكترونية على 35 سؤال، تفصيلها كالتالي:

1. سؤاليين للمعلومات الديمغرافية.
2. 30 سؤال مغلق وفقا لوزن ليكارت الخماسي (سؤال لاهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، و 11 سؤال لبيان مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ الدولية، و 10 اسئلة لبيان المعوقات التي تحول دون قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، و 8 اسئلة لبيان الحلول المقترحة التي قد تحد من المعوقات التي تقف حائلا امام قدرة المؤسسات الجزائرية.
3. ثلاث أسئلة مفتوحة طلب بها رأي معبئ الاستبانة (سؤال حول المعوقات، وسؤال حول الحلول، وسؤال اخير مفتوح بصيغة ملاحظات).

الباب الأول: التحليل الاحصائي للأسئلة الانتقائية

يتناول هذا الباب التحليل الاحصائي للأسئلة المغلقة التي شملتها الاستبانة الالكترونية، سؤاليين حول المعلومات الديمغرافية، وباقي الاسئلة الثلاثون، والتي سيتم التطرق لها بالتفصيل، وكما يلي:

أولاً: مقياس ليكارت الخماسي

لقد تم تصميم جميع الاسئلة المغلقة على مقياس ليكارت الخماسي وضمن اوزان محددة مسبقا وبالشكل التالي الذي يظهر في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) مقياس ليكارت الخماسي

الخيار:	كبير جدا	كبير	الى حد ما	متدني	معدوم	المجموع
الوزن:	5	4	3	2	1	15
	عدد المتغيرات:					
	الوسط الحسابي 5/15:					
	3					

كما يشير الجدول بالأعلى فإن الوسط الحسابي الذي تم الاعتماد عليه فيما بعد بالتحليل الاحصائي يبلغ 3 درجات.

ثانياً: تحليل العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (2) بالأسفل:

جدول رقم (2) العوامل الديمغرافية

البيانات	مكان العمل			الدرجة العلمية		
	شركة	موظف	جامعة	ماجستير	دكتوراه	ليسانس
اتكرار	4	1	28	18	12	3
النسبة	12.12%	3.03%	84.85%	54.55%	36.36%	9.09%
المجموع	33			100%		
	33			33		

وجد ان ما عدده 28 مفردة من عينة الدراسة وبنسبة اقتربت من 85% يعملون في العديد من الجامعات الجزائرية، وكما ورد بالاستبانة بأن جزء منهم يعمل في الجامعة ويكمل دراساته العليا، وهذا مؤشر جيد يدل على أهلية العينة وصدق اجاباتها حيث أنها عينة متخصصة ومن نخبة المجتمع الجزائري.

وأما بخصوص الدرجة العلمية، ووفقا لنتائج الجدول رقم (2) وجد ان النسبة العظمى مشكلة من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه، ومع حقيقة ان اغلب حملة شهادات الماجستير يعملون في الجامعات وهم في مرحلة دراسة الدكتوراه يرى الباحث ومرة اخرى ان عينة الدراسة عينة مؤهلة مما يجعل نتائج الدراسة ذات مصداقية عالية ان شاء الله.

ثالثاً: التحليل الاحصائي لأسئلة الاستبانة:

لقد قسمت الاستبانة كما سبق وذكر في المنهجية الى عدد من المحاور المتسلسلة والمترابطة فيما بينها، وفيما يلي تفصيل متكامل لنتائج تحليلها الاحصائي:

1. أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية:

يعتقد الباحث بأن النظرة العامة نحو أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لها اثر مباشر على جوهر مشكلة الدراسة.

جدول رقم (3) أهمية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل المؤسسات الجزائرية سيساهم في رفع سويتها المالية						
الخيارات التكرارات	كبير جدا	كبير	الى حد ما	متدني	معدوم	الوسط
النسبة	6	17	9	1	0	3.848
	18%	52%	27%	3%	0%	

نجد من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (3) بأن غالبية عينة الدراسة وبنسبة وصلت 97% فوق الوسط القياسي البالغ 3 درجات يروا أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سيساهم في رفع السوية المالية للمؤسسات الجزائرية وتفتوت ارائهم حول المدى، بحيث يرى 18% بأن المساهمة كبيرة جدا، و 52% ان المساهمة كبيرة، وحيث ان المتوسط العام بلغ 3.848 درجة فهذا يعني ان الجميع مجمع على اهمية التطبيق.

ويود ان يشير الباحث ان هذا دليل ممتاز على وعي عينة الدراسة لأهمية التطبيق وانه خيارا لا بد منه ان اردنا ان نهض بالمؤسسات الجزائرية لتضاهي مثيلاتها في العالم. وطبعا هذا لا يستغرب على الإخوة الجزائريين الذين كانوا دوما متعطشين للمضي نحو الافضل.

2. قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية:

رغم ان الجميع متفق على ان عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية سوف يساهم دون ادنى شك في رفع سوية المؤسسات الجزائرية، وخصوصا سويتها المالية، إلا أن هذا لا يعني انها قادرة على تطبيق المعايير الدولية. وكما حاول لفحص مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية فقد تم تحليل تلك القدرة احصائيا كما يظهر في الجدول اللاحق رقم (4).

ولكن قبل المضي بشرح الجدول يود ان يشير الباحث ان عوامل القدرة لا تحصر فقط بالمؤسسات الجزائرية، وانما في العديد من العوامل الاخرى المترابطة، كالمؤسسات التعليمية، وجهات التشريع، وجهات التدقيق والرقابة، والبنية التحتية، والموارد البشرية. وفيما يلي التحليل المفصل للجدول رقم (4):

جدول رقم (4) مدى قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

الأهمية	الوسط	التكرارات					الاستئلة
		معدوم	متدني	الى حد ما	كبير	كبير جدا	
	2.515	2 6%	15 45%	14 42%	1 3%	1 3%	قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
2	2.424	2 6%	17 52%	12 36%	2 6%	0 0%	تمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق جميع معايير الإبلاغ المالي الدولية
3	2.667	3 9%	9 27%	17 52%	4 12%	0 0%	ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى المتوسط بتطبيق جميع معايير الإبلاغ المالي الدولية
8	3.091	1 3%	7 21%	16 48%	6 18%	3 9%	قدرة الجامعات الجزائرية على تأهيل طلابها بمعايير الإبلاغ المالي الدولية
5	2.939	0 0%	9 27%	19 58%	3 9%	2 6%	المام الاساتذة الجامعيين بالجزائر بعمليات القياس والافصاح وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية
7	2.970	0 0%	9 27%	17 52%	6 18%	1 3%	المام المدققين الخارجيين بالجزائر بمعايير الإبلاغ المالي الدولية
1	2.273	2 6%	20 61%	11 33%	0 0%	0 0%	المام الادارات المالية بالمؤسسات الجزائرية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية
4	2.818	0 0%	11 33%	18 55%	3 9%	1 3%	المام جهات التشريع المالي بالجزائر بمعايير الإبلاغ المالي الدولية
5	2.939	1 3%	9 27%	14 42%	9 27%	0 0%	المالك الشخصي بمعايير الإبلاغ المالي الدولية
9	3.545	0 0%	1 3%	16 48%	13 39%	3 9%	المالك بالاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية
10	4.000	0 0%	3 9%	7 21%	10 30%	13 39%	الموارد البشرية الجزائرية (اساتذة ومهنيين) لديهم الاستعداد الذاتي لتعلم كيفية القياس والافصاح وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية
	2.926	11 3.0%	110 30.3%	161 44.4%	57 15.7%	24 6.6%	النتائج النهائية

بالنظر للفقرة الرئيسية الأولى (قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية) يرى الباحث ان الاغلبية العظمى من عينة الدراسة تؤكد أن المؤسسات الجزائرية غير قادرة على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث بلغ الوسط الحسابي 2.525 درجات وهو اقل من الوسط العام البالغ 3 درجات.

وبمراجعة الاهمية النسبية نجد ان فقرة (المام الادارات المالية بالمؤسسات الجزائرية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية) احتلت المرتبة رقم (1) من منطلق ان وسطها الحسابي كان الادنى ضمن جميع الفقرات حيث بلغ 2.273 درجة. هذه الحقيقة جعلت كل من الفقرة (تمكن المؤسسات الجزائرية على المدى القريب تطبيق جميع معايير الإبلاغ المالي الدولية)، والفقرة (ستتمكن المؤسسات الجزائرية على المدى المتوسط بتطبيق جميع معايير الإبلاغ المالي الدولية) تليها بالأهمية النسبية حيث بلغ

وسطيتهما 2.424 درجة، و 2.667 درجة على التوالي، مما يعني ان عدم المام الادارات بالمؤسسات الجزائرية بمعايير الابلاغ المالي، يؤدي الى عدم قدرتها على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المدى القصير والمتوسط.

يرى الباحث ان المؤسسات الجزائرية قد تستطيع تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، ولكن في مدة طويلة نسبيا، وذلك مشروط بتذليل اي عقبات يتم بيانها ومعالجتها مستقبلا. لا بد من الاشارة بأن اغلب عينة الدراسة اتفقت كذلك على عدم المام جهات التشريع المالي في الجزائر بمعايير الابلاغ المالي الدولية، حيث بلغ وسط تلك الفقرة 2.818 درجة، يليها كذلك حقيقة عدم المام اساتذة الجامعات بعمليات القياس والافصاح وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وكذلك بوجود قصور شخصي بعملية الامام، حيث بلغ وسط هاتين الفقرتين وسط متشابه بلغ 2.939 وبأهمية نسبية احتلت المرتبة الخامسة.

يود ان ينوه الباحث ان هذه النتائج مؤشر مهم ان عدم القدرة العامة نابعة من عدم قدرة البنية التحتية الممثلة بالموارد البشرية (المشركة والمنفذة) على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية. وأخيرا، ينوه الباحث الى فقرة مهمة جدا (الموارد البشرية الجزائرية (اساتذة ومهنيين) لديهم الاستعداد الذاتي لتعلم كيفية القياس والافصاح وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية) حيث بلغ وسطها 4.00 درجات، وهو مرتفع جدا مما يعطي مؤشرا بأنه لو توفرت لهذه الموارد البشرية الوسائل الجيدة فإنها قد ترفع من قدرة المؤسسات الجزائرية على المدى البعيد في عملية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.

3. المعوقات التي تحول دون قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية:

قبل أن يمضي الباحث في التعليق على تحليل الجدول رقم (5)، يود ان يشيد بقدرة عينة الدراسة على الانتقاد الذاتي البناء، حيث ان الاعتراف بالمشكلة يكون بحد ذاته جزء من الحل. فبعد ان تم التوصل الى ان المؤسسات الجزائرية ورغم تبني عملية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية منذ فترة من الزمن الا انها غير قادرة فعلا على عملية التطبيق، ولذى يجب ان نتعرف على المعوقات التي تقف امام عملية التطبيق، وذلك كمحاولة فيما بعد لإيجاد حلول تساهم في الحد من تلك المعوقات. بالنظر الى الجدول اللاحق رقم (5) تشير الفقرة الرئيسية الاولى (وجود معوقات تحد من قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية) الى وسط مرتفع جدا بلغ 4.061 وياجماع عينة الدراسة.

جدول رقم (5) المعوقات التي تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

الأهمية	الوسط	التكرارات					الأسئلة
		معدوم	متدني	الى حد ما	كبير	كبير جدا	
	4.061	0 0%	0 0%	5 15%	21 64%	7 21%	وجود معوقات تحد من قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
8	3.485	5 15%	5 15%	6 18%	3 9%	14 42%	هناك نقص بمؤسسات تدريبية متخصصة بالجزائر تستطيع تدريب الموارد البشرية على معايير الإبلاغ المالي الدولية
5	3.758	1 3%	3 9%	10 30%	8 24%	11 33%	احد معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يتمثل بمقاومة التغيير
3	3.818	0 0%	4 12%	8 24%	11 33%	10 30%	احد معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ضعف الادارات المالية بالمؤسسات الجزائرية
9	3.000	4 12%	7 21%	12 36%	5 15%	5 15%	احد معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية عدم الامم اساتذة الجامعات بالمعايير بشكل جيد
2	4.182	0 0%	2 6%	6 18%	9 27%	16 48%	احد معوقات تطبيق المعايير عدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية
1	4.303	1 3%	1 3%	3 9%	10 30%	18 55%	احد اسباب معوقات التطبيق يتمثل بعملية سرعة تبني المعايير والالتزام بتطبيقها دون اعطاء فرصة زمنية مناسبة
6	3.727	2 6%	3 9%	11 33%	3 9%	14 42%	ان الخطط الاكاديمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الإبلاغ المالي الدولية
7	3.576	2 6%	8 24%	3 9%	9 27%	11 33%	ان عدم وجود جهة تشريع مستقلة (غير حكومية) بالجزائر تساهم في عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
4	3.788	2 6%	6 18%	4 12%	6 18%	15 45%	ان عدم وجود هيئة او جمعية او مؤسسة مهنية مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية بالتفقيح يساهم في عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
	3.770	17 5.2%	39 11.8%	68 20.6%	85 25.8%	121 36.7%	النتائج النهائية

وبمراجعة تحليل الجدول السابق رقم (5) نجد كذلك ان الوسط العام بلغ 3,770 درجة، اي ان الاغلبية اتفقت على وجود معوقات تقف حائلا امام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، ولأهمية الامر سوف يتم تحليل تلك المعوقات بالتفصيل وكما يلي:

- لقد احتلت الفقرة (احد اسباب معوقات التطبيق يتمثل بعملية سرعة تبني المعايير والالتزام بتطبيقها دون اعطاء فرصة زمنية مناسبة) أهمية نسبة رقم (1) وبوسط حسابي بلغ 4,303 وهذا مؤشر الى انه فعلا لم يكن هناك وقت كافي لتبني المعايير وتأهيل الجميع لذلك قبل البدء بعملية التطبيق الفعلية.
- والدليل الثاني على صحة استنتاج الفقرة السابقة يظهر بالأهمية النسبية رقم (2) العائدة للفقرة (احد معوقات تطبيق المعايير عدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية) التي بلغ وسطها الحسابي 4,182 وهذا منطوق بالغ من الأهمية، حيث يعتقد الباحث ونتيجة خبرته في المملكة الاردنية

الهاشمية أنه قبل ان يبدأ بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الاردن كان هناك فترة زمنية كافية من التبنى تم خلالها تهيئة البنية التحتية للمؤسسات الاردنية.

3. والدليل الثالث ، يتمثل كذلك بالأهمية النسبية رقم (3) العائد للفقرة (احد معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ضعف الادارات المالية بالمؤسسات الجزائرية) التي بلغ وسطها الحسابي 3.818 درجة ، حيث أن أحد ركائز البنية التحتية للمؤسسات يتمثل بالإدارة المالية.

4. أما الاهمية النسبية رقم (4) فهي من اخطر المعوقات التي تتكامل مع المعوقات السابق ذكرها ، والمثلة بالفقرة (ان عدم وجود هيئة او جمعية او مؤسسة مهنية مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية بالتدقيق يساهم في عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية) حيث بلغ وسطها الحسابي 3,788 حيث يعتقد الباحث ان المدقق له الدور الرئيس في التأكد من صحة التطبيق، وان لم يكن مؤهلا جيدا بالبيئة التي يدقق عليها فتكون القدرة موضع الشك من بنيتها الاساسية.

5. أما الاهمية النسبية رقم (5) فهي عائق لا يقل أهمية عن سابقاته ، والممثل بالفقرة (احد معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يتمثل بمقاومة التغيير) والتي بلغ وسطها الحسابي 3.758 درجة ، وبالمثل للفقرة التي تليها اهمية نسبية (6) المثلة ب (ان الخطط الاكاديمية للطلبة في تخصص المحاسبة في الجامعات الجزائرية لا يواكب معايير الإبلاغ المالي الدولية) والتي بلغ وسطها الحسابي 3.727 درجة.

3. الحلول المقترحة للحد من المعوقات:

لا بد أن أشيد مرة اخرى بعينة الدراسة التي كانت صادقة في تحديد المشكلة بشكل موضوعي، حيث اعترفت بعدم القدرة، وفيما بعد باتفاقها على اهم المعوقات، والجدول التالي رقم (6) سوف يظهر وعي العينة وحرصها على اختيار افضل الحلول التي قد تساهم في الحد من المعوقات التي تقف حائلا امام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وفيما يلي جدول رقم (6) ويليه الشرح التفصيلي لنتائجه الإحصائية:

جدول رقم (6) الحلول المقترحة للحد من المعوقات التي تحول دون قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ

المالي الدولية

الأهمية	الوسط	التكرارات					الأسئلة
		معدوم	متدني	الى حد ما	كبير	كبير جدا	
7	4.091	2 6%	3 9%	0 0%	13 39%	15 45%	يجب عدم السماح بتدقيق المؤسسات الجزائرية الا من قبل حملة الشهادات المهنية الممنوحة من مؤسسات مهنية متخصصة بالتدقيق
4	4.212	1 3%	2 6%	3 9%	10 30%	17 52%	بضرورة ابعثات اساتذة الجامعات والمهنيين بالجزائر الى دورات تدريبية متخصصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في دول عربية تملك الخبرة اللازمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
8	4.061	1 3%	4 12%	2 6%	11 33%	15 45%	بضرورة استقدام خبراء عرب بمعايير الإبلاغ المالي الدولية كي يعقدوا دورات لتأهيل اساتذة الجامعات والمهنيين بالجزائر على استخدام وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
6	4.152	1 3%	1 3%	3 9%	15 45%	13 39%	بضرورة التعاون مع احد الجمعيات المهنية والتي تمنح شهادات مهنية متخصصة (كجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين) وذلك لإنشاء جمعية مشابهة في الجزائر
5	4.182	1 3%	0 0%	3 9%	17 52%	12 36%	بضرورة وجود آلية للتبادل الثقافي بين طلبة الجزائر وطلبة الدول العربية الخيرة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية
3	4.303	1 3%	1 3%	1 3%	14 42%	16 48%	بضرورة ربط منح التريص وتحديدًا لأساتذة المحاسبة في دورات مهنية بالدول الخيرة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية
1	4.424	0 0%	2 6%	1 3%	11 33%	19 58%	بضرورة تخصيص منح وحوافز تشجيعية لكل استاذ جامعي او طالب دراسات عليا يتمكن من اثبات المامه الكامل بمعايير الإبلاغ المالي الدولية
1	4.424	0 0%	0 0%	3 9%	13 39%	17 52%	يجب على الجامعات أن تنشئ مركز تدريب موحد لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وان ترفده بالخبراء المحليين والخارجيين ويكون مركزة بالعاصمة وينتدب له الكفاءات المميزة من كل قسم مالي
	4.231	7 2.7%	13 4.9%	16 6.1%	104 39.4%	124 47.0%	النتائج النهائي

يشير الوسط العام لجميع الفقرات الواردة في الجدول رقم (6) والبالغ 4,231 درجة إلى مؤشر مرتفع جدا يدل على تفاؤل عينة الدراسة بوجود حلول قد تتمكن من الحد من المعوقات التي تقف حائلًا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. رغم أن متوسطات جميع الفقرات (الحلول المقترحة) عالية ومتقاربة، إلا أن الأهمية النسبية قد تكون المؤشر على أولوية الحلول التي يجب البدء بتنفيذها دون أي تأخير، وفيما يلي تعليق الباحث عليها:

1- اتفق الجميع تقريبا على الفقرة التي احتلت الأهمية النسبية الأولى (يجب على الجامعات أن تنشئ مركز تدريب موحد لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وان ترفده بالخبراء المحليين والخارجيين ويكون مركزة بالعاصمة وينتدب له الكفاءات المميزة من كل قسم مالي) حيث بلغ وسطها

الحسابي 4.424 درجة، ويعتقد الباحث أن العينة أحسنت الاختيار كون أن الأستاذ الجامعي هو نقطة البداية، إن تم تأهيله بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ستتقل تلقائياً لطلبته الذين فيما بعد سيمثلون البنية التحتية والأساسية لكل من إدارات المؤسسات، وجهات التشريع، ومدققي الحسابات.

2- وبشكل وثيق احتلت الأهمية النسبية الأولى مكرر وبنفس وسط الفقرة السابقة الفقرة القائلة (بضرورة تخصيص منح وحوافز تشجيعية لكل أستاذ جامعي أو طالب دراسات عليا يتمكن من إثبات إلمامه الكامل بمعايير الإبلاغ المالي الدولية)، ويعتقد الباحث أنه إن تم إرسال المميزين للمركز المقترح إنشائه لا بد من تشجيعهم بشتى الطرق والوسائل.

3- واتى بالأهمية النسبية رقم (3) الفقرة (بضرورة ربط منح التبرص وتحديد أساتذة المحاسبة في دورات مهنية بالدول الخبيرة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية) وبوسط حسابي متقارب بلغ 4,303، ويود أن يشير الباحث إن موضوع التبرص سنة حميدة تتبعها الدولة الجزائرية مع أساتذتها، وستتضاعف جدواها إن فعلا ربطة بدورات مهنية متخصصة في دول ذات خبرة.

4- وبالمثل للأهمية النسبية رقم (4) الفقرة (بضرورة ابتعاث أساتذة الجامعات والمهنيين بالجزائر إلى دورات تدريبية متخصصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في دول عربية تملك الخبرة اللازمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية) والتي بلغ وسطها الحسابي 4,212

5- رغم ان باقي الحلول تأتي بمراتب لاحقة إلا أن الباحث يعتقد أن جميعها مهمة جدا وخصوصا إن جميع أوساطها الحسابية متقاربة وتجاوزت الحد المرتفع وكان اقلها بدرجة 4,061 وهذا مؤشر يدل على ارتفاع أهميتها ولكن الاختلاف يبقى بالأولية.

الباب الثاني: تحليل الأسئلة المفتوحة

يتناول هذا الباب الذي يعتقد الباحث أنه لا يقل أهمية عن الباب السابق، سرد لإجابات عينة الدراسة على الإساءة المفتوحة، التي شملتها الاستبانة الالكترونية، ويود أن ينوه الباحث إلى أن الأفكار الواردة بها حق عائد على عينة الاستبانة، وما قام به هو مجرد إعادة صياغتها لغويا لتتماشى مع النسق العام، وكذلك حاول الباحث اختصار أي تكرار.

وفيما يلي إجابات عينة الدراسة:

السؤال الأول: أرجو أن تذكر أهم المعوقات التي تعتقد إنها تقف حائلا أمام قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

رغم أن جميع عينة الدراسة وافقوا على المعوقات التي اقترحها الباحث في أسأله الاستبانة المغلقة، إلا أنهم اقترحوا المعوقات التالية:

- نوع المؤسسات الجزائرية، الهيكلة المالية، إشكالية التمويل
- عدم إمكانية تطبيق بعض المبادئ والقواعد المتعلقة بالقيمة العادلة
- عدم القدرة على ممارسة المحاسبة وفق المعايير الدولية للاختلاف الكبير بينها وبين المخطط المحاسبي الوطني

- المستوى المتدني للمكونين في المحاسبة خاصة خريجي مراكز التكوين تحت عنوان (تقني سامي في المحاسبة) لم أسمع في يوم أن تسمى كهذه توجد في دول متطورة اقتصاديا.
- المستوى العلمي المحدود لممارسي المحاسبة في الجزائر المعتمدين من طرف الوظائف العمومية
- عدم وجود سوق مالي فاعل
- تبني النظام المالي والمحاسبي في الجزائر لم يكن عن قناعة السلطات العمومية بل جاء بضغط خارجي ومن ثم فان تطبيق المعايير لم يكن بحافز تحسين التسيير أو الحصول على دقة المخرجات أو بهدف الإفصاح الجيد
- بالإضافة إلى أن اغلب من يسير المؤسسات الاقتصادية العمومية تم اختيارهم بطرق غير علمية ويفتقرون إلى التأهيل الكافي إلى جانب حصولهم على الحماية الكافية عن أي مسألة أو أي إخفاق في مهامهم ولا يحاسبون عن الخسائر ولا عن النتائج السلبية ،
- كما أن اغلب مالكي مؤسسات القطاع الخاص لهم نفس الحماية ولم يكونوا مستثمرين أو صناعيين ومقاولين فعليين بل أوجدتهم ظروف الحماية والمحسوبية والسياسة وتقسيم الريع
- مهني المحاسبة في المؤسسات الجزائرية لا يزالون حديثي التجربة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ويستلزم الأمر الكثير من الوقت
- طبيعة التشريع الضريبي الذي يحكم المحاسبة في الجزائر لا يتماشى حاليا وفق متطلبات تطبيق معايير الإبلاغ المالي وهناك الكثير من مشاكل حول القياس التي تتعارض مع التشريع الضريبي.
- هناك نقص كبير لمراكز التدريب والتأهيل حول معايير الإبلاغ المالي تكون على مستوى كل ولايات الوطن.
- طبيعة المحاسبة في مؤسسات الجزائرية تحكمها فقط أمور قانونية ورسائل إدارية دون ترك أمر مهني المحاسبة في مؤسسات الجزائرية بعملية القياس و التسجيل المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالي من خلال الحالة العملية .
- العوامل الاقتصادية: وأهمها ضعف السوق المالي الجزائري إن لم نقل عدم وجوده، الأمر الذي لا يسمح باستعمال نماذج القياس المسموح بها بمعايير الإبلاغ الدولية
- العوامل السياسية: ربط عملية التتميط المحاسبي المحلية بالجزائر بهيئة تابعة لوزارة المالية أمر يصعب من مواكبة التطورات الحاصلة محاسبيا في معايير الإبلاغ المالي الدولية خصوصا مع بطئ هذه الهيئة في إصدار تعليماتها.

- العوامل ثقافية: ثقافة القانون المكتوب في الجزائر وعدم ترك المجال لاجتهاد المحاسب يعطل من عملية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية. زد على ذلك تعود المحاسبين الجزائريين على لعبة الحسابات في المخطط المحاسبي الجزائري لسنة 1975، جعلهم يقاومون أي تغيير يطلب منهم جهد أكبر، زد على ذلك معظم المؤسسات الجزائرية وحتى وإن كانت شركات مساهمة فلا يرغب ملاكها في التقرير عن أرباحهم، والأرباح التي يفصحون عنها ليست حقيقة بل يفصحون عما يرغبون فقط وهذه من ضمن ثقافة السرية في المجتمع الجزائري كافة
- العوامل الضريبية: سيطرة الأهداف الضريبية للمحاسبة أدى إلى مقاومة أعوان الضرائب تطبيق المعايير لأنه سيلزمهم القيام بمجهودات أكبر لحساب الوعاء الضريبي للشركات .
- كل قرارات التي تتخذ تكون من غير المختصين والملمين كل حيثيات المعايير والتعديلات الجديدة
- اهتمام الاساتذة الجزائريين بوظيفة التدريس فقط والغياب التام للبحث خاصة في مثل هذه المواضيع وعدم الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تنتج من المؤتمرات التي تقام في هذا المجال.
- عدم الضبط الفعلي لأهم نقاط القصور في المؤسسات فيما يتعلق بالوظيفة المالية.
- عدم إلمام المشرع الجزائري بواقع الذمم المالية وكذا المختصين بتنفيذ المعايير.
- وجود دورات تدريبية مختصرة على فئة معينة دون فئات أخرى.
- عدم وجود دراسة عملية على ما هو فعليا موجود من إطارات ملمة بالمعايير، ووجود فجوة بين الواقع المحاسبي وبين النظري
- الفساد المالي والإداري وعدم وعي الأساتذة والمهنيين بضرورة تطبيق معايير الإبلاغ المالي وعدم قدرتهم على مواجهة التغيير
- وجود عدد كبير من العاملين بمصالح المحاسبة بالمؤسسات من ذوي الخبرات المتراكمة وكبار السن دون حملهم للشهادات الجامعية مما يصعب عليهم عملية التغيير
- ضعف خلايا ومصالح ودوائر التكوين بالمؤسسات (وغيابها في معظم المؤسسات) يؤدي إلى عدم تبني هذه العملية.
- عدم إقدام أصحاب المؤسسات إلى عمليات التكوين في هذا المجال (للعامل) نظرا لاعتقادهم بأنها عملية تؤدي إلى أكثر إنفاق وتكلفة دونما عائد .
- عامل الزمن، حيث أن عمل المؤسسات الجزائرية بالنظام المحاسبي القديم كان لمدة 35 سنة قد رسخ أعراف وتقاليد بعيدة كل البعد عن محتوى وثقافة معايير الإبلاغ المالي

وبالتالي فإن التخلي عنها يتطلب أن تكون هناك مرحلة انتقالية لترسيخ ثقافة هذه المعايير ولا تقتصر على تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي فقط

- هناك شرح كبير عند المحاسب الجزائري فللعلم انه لا يوجد محاسب يدرن قانون تنظيم المهنة والكل يرى أن المحاسبة ما هي إلا تقنيات ولا يهتم بالجانب الأخلاقي ولا أخلاقيات المهنة حيث أن الطالب يدرس كل أنواع القانون إلا قانون تنظيم مهنة المحاسب

السؤال الثاني: أرجو أن تذكر أهم الحلول التي تعتقد أنها ستساهم في الحد من المعوقات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

رغم أن جميع عينة الدراسة وافقوا على الحلول التي اقترحها الباحث في أسأله الاستبانة المغلقة، إلا أنهم اقترحوا الحلول التالية:

- منح المؤسسات الجزائرية هامشا من المرونة، تكوين أصحاب المؤسسات وتحفيزهم
- التكوين الجيد، وتوفير البيئة الملائمة (البورصةلخ)، وتغيير بعض المعتقدات الراسخة في الأذهان في يخص النظام القديم
- تبني المعايير علميا لدى الجامعات الجزائرية 5 سنوات على الأقل (شهادة ماستر على الأقل)
- دمج الكفاءات المتخرجة في تربص عملي تكليفي بشركة اقتصادية تحت رعاية ووصاية مجلس المحاسبة
- فتح أبواب الشركات الوطنية أمام الكفاءات العلمية الصغيرة وعدم التخوف المبالغ فيه
- تربصات صيفية للمتفوقين في تخصصات المحاسبة في مكاتب المحاسبة ومحافظات الحسابات
- تفعيل البورصة
- تحرير التجارة الدولية
- فتح المجال للمؤسسات الاقتصادية الدولية ومكاتب الخبرة الدولية للعمل بالجزائر
- إعادة تأهيل المدققين والمحاسبين المحليين
- إلزام المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بوجود الحصول على شهادة أو تقرير خاص من مدقق معتمد بمدى تطبيق المعايير
- عقد دورات تدريبية وتعليمية لنشر الوعي المحاسبي
- إلزامية ضبط البرنامج المحاسبي الجامعي وفق ما يتناسب والمعايير الدولية
- يجب بحث عن سبل ربط الجامعات الجزائرية بواقع المؤسسات الجزائرية وتكوين علاقة مع مهني المحاسبة بما يسمح بتكوين حاملي شهادات لهم خلفية مهنية ونظرية
- دراسة واقع البيئة التي تعمل فيها المؤسسة الجزائرية، ومتطلبات هذه المؤسسة، وتكييف هذه البيئة لتكون قادرة على استيعاب معايير الإبلاغ المالي الدولية، مع الاعتماد

التدريجي للبدائل المحاسبية التي سمحت بها معايير الإبلاغ المالي الدولية. أيضا التفريق بين حجم المؤسسات ومدى إلزامها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .

- أن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يساعد المؤسسات الاقتصادية في ضمان شفافية المعلومات التي تؤدي إلى تحسين علاقة هذه المؤسسات مع الشركات الأجنبية من حيث التعاملات الاقتصادية والمحاسبية مما يساهم في دعم نجاح النظام المحاسبي الجديد في هذا الجانب .

السؤال الثالث: أرجو أن تذكر أي ملاحظات ترغب بها؟

مما يثير انتباه الباحث أن جميع عينة الدراسة ابدوا ملاحظات عديدة وقيمة، إلا أن ملخص هذه الملاحظات انصب بتعليق مفاده "طالما أن الجزائر تراجعت عن الانفتاح السياسي والاقتصادي والتراجع إلى مستوى نقطة البداية بأحادية التفكير والتسيير وطالما الريح البترولي وما تجود به الأرض مازال قائما فلا أمل في نجاح ونجاعة طرق التسيير العلمية بما يعرف بالحوكمة المالية والمحاسبية وان المعايير الدولية مالم تكن ملزمة من قوة ضاغطة تراقب وتتابع التنفيذ فان تطبيق ذلك يكون شكليا ولا يمكن أن نتحدث على نتائج ايجابية "

الفصل الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

قبل البدء بسرد الاستنتاجات والتوصيات يود أن يشير الباحث إلى أنه سيسرد استنتاجاته وتوصياته النابعة من تحليل أسأله الاستبانة المغلقة حيث أنها تعبر عن رأيه الشخصي، أما بخصوص الأسئلة المفتوحة والتي ذكرت نتائجها في متن البحث فستبقى حق من حقوق أصحابها.

أولا: الاستنتاجات

- بعد حمد الله كثيرا على توفيقه للباحث وبمساعدة الأخوة المتخصصون من الجزائر الشقيق استطاع الباحث الوصول إلى الاستنتاجات التالية:
- 1- تشير نتائج الدراسة إلى أن غالبية النخبة من الأساتذة الجامعيين في الجزائر يتفقوا على أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أمرا لا بد منه وأنه سيساهم في رفع السوية الاقتصادية والمالية للمؤسسات الجزائرية، إلا أنهم يتفقوا كذلك على عدم قدرة المؤسسات الجزائرية بتطبيق تلك المعايير بشكل فعلي وكامل خلال المدى القصير والمتوسط.
 - 2- كما أن النتائج تشير إلى أن هذه القدرة متدنية بشكل عام، وتشمل عدم قدرة مؤسسات التشريع في الجزائر، وعدم قدرة المؤسسات الجزائرية، جنبا إلى جنب مع عدم قدرة المؤسسات التعليمية في الجزائر، وعدم قدرة المدققين الخارجيين على تطبيق معايير الإبلاغ المالي بشكل فعلي وامتكامل.
 - 3- اتفقت عينة الدراسة أن تدني قدرة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية توعد لعدد من المعوقات، والتي كان من أهمها:

- سرعة تبني المعايير والإلزام بتطبيقها دون إعطاء فرصة زمنية مناسبة لتبنيها وتهيئة البنية التحتية لجميع المؤسسات التشريعية والتعليمية والتنفيذية والاقتصادية.
 - عدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية، حيث أنها كانت تطبق نظام قديم على مضي ما يقارب 35 عام، وعملية إعادة هيكلة البنية يحتاج إلى وقت ليس بالقليل.
 - ضعف الإدارات المالية بالمؤسسات الجزائرية، والتي تعد ركيزة للبنية التحتية، والتي من دون إعادة تهيئتها لن يكون هناك إمكانية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.
 - عدم وجود هيئة أو جمعية أو مؤسسة مهنية مستقلة يناط بها منح شهادات مهنية، من منطلق: إن لم يكن المدقق الخارجي مؤهلا جيدا بالبيئة التي يدقق عليها فتكون القدرة موضع الشك من بنيتها الأساسية.
 - مقاومة التغيير، حيث أن أغلب الإدارات أصبحت متأقلمة مع النظام المحاسبي القديم.
- 4- وأخيرا اتفقت عينة الدراسة على وجود عدد من الحلول التي قد تساهم في الحد من المعوقات، والتي كان من أهمها ما يلي:
- يجب على الجامعات أن تنشئ مركز تدريب موحد لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وان ترفده بالخبراء المحليين والخارجيين ويكون مركزة بالعاصمة وينتدب له الكفاءات المميزة من كل قسم مالي.
 - ضرورة تخصيص منح وحوافز تشجيعية لكل أستاذ جامعي أو طالب دراسات عليا يتمكن من إثبات إلمامه الكامل بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
 - ضرورة ربط منح التربص وتحديدًا لأساتذة المحاسبة في دورات مهنية بالدول الخبيرة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
 - ضرورة ابتعاث أساتذة الجامعات والمهنيين بالجزائر إلى دورات تدريبية متخصصة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية في دول عربية تملك الخبرة اللازمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

ثانيا: التوصيات

- بعد أن تم الانتهاء من الاستنتاجات يود الباحث أن يوصي بعدد من التوصيات المتواضعة، والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر بالحد من المعوقات التي تفق حائلًا دون قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وفيما يلي أهم التوصيات:
- 1- دعوة الحكومة الرشيدة للجزائر العمل على إنشاء لجنة مستقلة تحت مسمى (لجنة الحوكمة والتصحيح المحاسبي) تكون آليتها ومهامها كالتالي:
- تكون مستقلة عن الحكومة تماما وتمنح صلاحية التشريعات ذات العلاقة.
 - يجب أن تتكون على الأقل من 20 عضوا (3 أعضاء خبراء بمعايير الإبلاغ المالي الدولية من الدول العربية الخبيرة بالتطبيق، و3 أعضاء من جهات التشريع المالي الجزائرية، و3 أعضاء من أساتذة المحاسبة برتبة أستاذ من الجامعات الجزائرية، و3 أعضاء من مدققي الحسابات الخارجيين الجزائريين ذوي الخبرة العالية، و3 أعضاء من مدراء ماليين أهم

الشركات الرائدة في الجزائر، و 3 أعضاء من أهم الجهات التدريبية في الجزائر، وعضوا مراقب من الدولة برتبة وزير، ورئيسا للجنة ينصح أن يكون خبيرا عربيا رابعا منتدب من إحدى جمعيات المحاسبة القانونية، ومثالا لا حصرا من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين).

- أن يتم تمويل هذه اللجنة ماليا وماديا من الحكومة الجزائرية، جنبا إلى جنب مع مساهمة الشركات والبنوك الجزائرية.

- تمنح اللجنة مدة رمية لتأدية مهامها لا تقل عن عام ولا تزيد عن عامين لإكمال مهامها، وبعدها يتم تقليص أعضائها وإبقاء المختارين منهم كجهة رقابية على تنفيذ المهام التي نتجت عنها.

- تقوم هذه اللجنة بمباشرة مهامها فور تشكيلها، وتكون أولوياتها تشكيل لجان فرعية مشكلة من أعضاء داخليين أو خارجيين وذلك لتأدية المهام الخاصة بها بشكل متوازي.

- مهمتها الأولى: دراسة البنية التحتية ذات العلاقة بمعايير الإبلاغ المالي والتي يجب أن تشمل (مؤسسات التشريع المحاسبي الجزائرية، ومؤسسات التعليم الجامعي ذات العلاقة، وأهم المؤسسات والشركات الاقتصادية الوطنية، ومؤسسات التدريب المهنية ذات العلاقة في الجزائر) وتحديد معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومن ثم وضع حلول ملزمة.

- مهمتها الثانية: إنشاء جهة تشريع محاسبي مستقلة، أو جمعية محاسبين قانونيين جزائرية مستقلة، وتكوين نظامها الداخلي بحيث يشمل عدم السماح بتدقيق أي شركة وطنية أو مساهمة إلا من قبل منتسبيها، والتأكد على وجوب تحصل منتسبي الجمعية على شهادة مهنية بالتدقيق وذلك بعد اجتياز امتحان مهني يتم تصميمه وبنائه بالكامل على معايير الإبلاغ المالي الدولية والتشريعات المحلية ذات العلاقة. ويجب أن تمول هذه الجهة بشكل مستقل من قبل جميع المؤسسات الوطنية والشركات المدرجة في السوق المالي.

- مهمتها الثالثة: إنشاء مركز تدريبي متخصص لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وبصفة مستقلة، ويتم إشراك جميع الجامعات الجزائرية، وللمؤسسات الوطنية في مصاريف تكوينه واستمراره. ويجب رفق هذه المركز بالمدرسين المختصين والحاصلين على الشهادات المهنية بمعايير الإبلاغ المالي الدولية. بالإضافة إلى وضع سياسات ونظام المركز الداخلية. وعلى أن تقوم الجامعات والمؤسسات بابتعاث المتميزين لديهم للتدريب في هذا المركز ومن ثم الخضوع للامتحان المهني المعد من جهة التشريع المحاسبي أو جمعية المحاسبين القانونيين الجزائرية.

- مهمتها الرابعة: إنشاء لجنة للحوكمة في السوق المالي الجزائري، ووضع نظامها الداخلي، شريطة أن يتضمن إنشاء لجنة تدقيق في الشركات الوطنية والمدرجة بالسوق،

وان يتوافق مع مبادئ الحاكمة الحديثة ، كما يجب أن يتضمن لوائح العقوبات الجزائرية المتفق عليها عالميا.

2- دعوة الحكومة الرشيدة للجزائر بالعمل على استقلالية مهنة تدقيق الحسابات، وذلك بإصدار قانون ملزم بعدم جواز تدقيق حسابات الشركات سوى من مكاتب التدقيق الحاصل أعضائه على شهادات مهنية متخصصة، وعدم السماح بازدواجية المهنة لتفادي تضارب المصالح كأن لا يسمح مثلا لمن يعمل في الجامعة أن يمارس مهنة التدقيق. وعدم السماح لمكتب التدقيق أن يكون مستشارا ماليا لنفس الشركة التي يدقق حساباتها، وإلزام عملية تدوير المدقق، كأن لا يسمح له بتدقيق حسابات الشركة لأكثر من خمس سنوات متواصلة.

3- دعوة الحكومة الجزائرية والشركات وشتى أشكال المؤسسات، بضرورة إعادة هيكلة أفراد طواقمها الإدارية، وتحديد أصحاب القرار، وذلك بإحلال دماء شبابية جديدة في سبيل الحد من ثقافة مقاومة التغيير.

4- دعوة الجامعات الجزائرية إلى ربط رسائل التبرص الخاصة بالأساتذة المتخصصين بالمحاسبة بدول لها خبرة بمعايير المحاسبة الدولية، وإلزامهم بالتحصل على شهادات تدريب من تلك الدول. كما يدعو الباحث الجامعات الجزائرية لابتعاث المتميزين من طلبتها وأساتذتها أصحاب اختصاص المحاسبة لفترة زمنية لا تقل عن ستة شهور لأحد الدول المتخصصة بمعايير المحاسبة الدولية وإخضاعهم للدورات المهنية طويلة الأجل.

5- دعوة الجامعات الجزائرية إلى استقطاب وتعيين أساتذة جامعيين من دول العالم العربي المتمرس بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتكليفهم بمهمتين رئيسيتين: أولا: إعادة هيكلة الخطط الدراسية في أقسام المحاسبة بشكل يواكب عمليات القياس والإفصاح وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وثانيا: عقد حلقات دراسية لأساتذة المحاسبة وتأهيلهم بكل ما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

6- دعوة جميع الباحثين وطلبة الدراسات العليا في الجزائر نحو إعداد بحوثهم ودراساتهم بشكل مركز على دراسة البنية التحتية لجميع وشتى أشكال المؤسسات الجزائرية وربطها بشكل مباشر مع عملية تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

المراجع:

- 1- القرآن الكريم (سورة الكهف)، و(سورة الزلزلة)
- 2- حكيمة مناعي (2009)، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- 3- رفيق يوسف (2011)، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.
- 4- سائد غياضة (2008)، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالمتكاثرات والمصانع والمعدات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 5- صلاح حواس (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 6- ظاهر القشي (2009)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، المجلد 29، العدد 2، كانون الاول، ص 165 - ص 191.
- 7- ظاهر القشي، وحازم الخطيب (2006)، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وامكانية تطبيقها على ارض الواقع في الشركات المدرجة في الاسواق المالية، مجلة اريد للبحوث والدراسات، جامعة اريد الاهلية، العدد الاول، الاردن، تشرين الاول، ص 31 - ص 68.
- 8- عايذة المهدي (2009)، مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المؤسسات الخاصة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- 9- عبد الكريم شناي (2009)، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- 10- عبد الناصر نور، وطلال الججاوي (2003)، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية - متطلبات التوافق والتطبيق، مجلة ابحاث جامعة حلب، حلب، سوريا.
- 11- فاطمة المجري (2012)، قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- 12- مصطفى حميدان (2010)، مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
- 13- معتز أمين عبد الحميد السعيد (2008). أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القسمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الاردن.
- 14- ياسر احمد الجرف (2010)، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.